في بيان لمكتب رئيس الجمهورية:

مشروع قانون انتخابات مجالس المحافظات هو بالضد من مبدأ التوافق الوطني

جاء في بيان مكتب رئيس الجمهورية جلال طالباني ، ان الرئيس لايوافق على قانون المحافظات الذي صوت عليه (١٢٧) نائباً ، مبدياً الثقة أن مجلس الرئاسة لن يمرره.
وكان مجلس النواب قد اصدر امس الاول وسط اعتراضات شديدة من بعض الكتل قانون الانتخابات المحلية. وكانت الكتلة الكردية انسحبت من قاعة المجلس ورفضت المشاركة في التصويت . وينص القانون على اجراء الانتخابات القادمة في موعد يحدده المجلس في وقت لاحق باستثناء مدينة كركوك الشمالية حيث قرر المجلس تشكيل لجنة لتقصي الحقائق تكون توصياتها ملزمة للمجلس ومهمتها رفع التجاوزات التي حصلت في المدينة على ان يتم تحديد موعد للانتخابات في المدينة بعد انتهاء عمل اللجنة.

بغداد/ المدى

الى ذلك جاء في بيان مكتب رئيس الجمهورية جلال طالباني تسلمت المدى نسخة منه " إن الأطراف التي تبنت الممارسة غير الدستورية التي تم من خلالها إمرار قانون انتخابات مجالس المحافظات في البرلمان، فاتهم أن ذلك يتناقض مع جميع دعاواهم الرافضة "للمحاصصة" و "التعصب القومي"، وحماية حقوق التجليات القومية والسياسية بغض النظر عن الأكثرية والأقلية. فالقانون بصيغته المقرة من هذا الفريق، يكرّس الانعزال القومي والطائفي، ويشدد على نزعتيهما ويوسع دائرة التطرف والانغلاق."
واعترضت قائمة التحالف الكردستاني، قبل انسحابها من الجلسة، على طلب رئيس البرلمان محمود المشهداني بأن يكون التصويت على المادة ٢٤ من القانون، المتعلقة بالوضع في كركوك، بطريقة سرية بعد أن تم التصويت على كل فقرات القانون بالطريقة العلنية.ولان رئيس المجلس أراد اقتراعا سريا.
من جهته وصف خالد العطية النائب الاول لرئيس المجلس عملية التصويت التي جرت على القانون بانها " جرت بعملية لي الاذرع وكسر العظم." . وقال "هذه طريقة مرفوضة من شأنها ان تفسد الاجواء الايجابية السائدة الان وتعرقل العملية السياسية" .
واضاف "من الناحية العملية من الحمق والعبث ان يجري اقرار قانون يرفضه مكون كامل لانه سوف يذهب الى رئاسة الجمهورية ويتم رفضه وسيرجع القانون مرة اخرى الى مجلس النواب." واكد العطية "اعلن انا وزميلي في هيئة الرئاسة رفضنا... وتحفظنا على طريقة التصويت التي نعتقد انها ليست مفيدة وليست في صالح الشعب العراقي ومن شانها ان تعطل الانتخابات القادمة" .
وينص الدستور العراقي على وجوب مصادقة مجلس الرئاسة المكون من الرئيس ونائبية على القوانين التي يقوم مجلس النواب بتشريعها لتاخذ صفة الشرعية.
وقال العطية "اعلن انا وزميلي في هيئة الرئاسة رفضنا... وتحفظنا على طريقة التصويت التي نعتقد انها ليست مفيدة وليست في صالح الشعب العراقي ومن شانها ان تعطل الانتخابات القادمة."
ويطالب الأكراد بتأجيل الانتخابات في محافظة كركوك لحين حل مشاكلها العالقة، الأمر الذي يعارضه العرب والتركمان الذين اقترحوا تقسيم المحافظة لأربع مناطق بمنح كل من العرب والأكراد والتركمان ما نسبته (٣٢٪) والكلدواشوريين (٤٪).
وفي هذا الصدد قال عارف طيفور النائب الثاني لرئيس المجلس "اننا ككتلة كردية رئيسية رفضنا هذا القانون وسنقوم بالطعن فيه لدى المحكمة الاتحادية."
وكانت عملية التصويت على القانون قد تأجلت اكثر من مرة بسبب فشل مجلس النواب في حسم جميع نقاط الخلاف التي كانت تواجه صدور القانون وبالذات مشكلة اجراء الانتخابات لمدينة كركوك الشمالية الغنية بالنفط ، التي من المقرر أن تجرى انتخابات مجالس المحافظات في نهاية العام الجاري إذا ما تمت مصادقة الهيئة الرئاسية على القانون الذي يستثني محافظة كركوك.
وقال حنين قدو النائب من الائتلاف العراقي الموحد ان مجلس النواب صوت الثلاثاء على قانون الانتخابات بغياب قائمة التحالف الكردستاني التي اعترضت على القانون وانسحبت من قاعة المجلس."
واضاف قدو ان ١٢٧ عضوا صوتوا لصالح القانون من مجموع ١٤٠ عضوا حضروا الجلسة" .وتعتبر جلسة البرلمان قانونية ويسمح القانون باجراء التصويت فيها في حالة حضور نصف اعضاء البرلمان زائد واحد. ويبلغ عدد اعضاء البرلمان ٢٧٥ عضوا. ويبلغ عدد الاعضاء الكرد في مجلس النواب العراقي ٥٨ عضوا موزعين على كتلتين احداهما رئيسية والاخرى صغيرة. وذكران آلية التصويت داخل البرلمان جرت اول الامر على مقترحين تم تقديمهما من قبل رئاسة المجلس الاول يدعو الى تأجيل الانتخابات لمدينة كركوك وهو المقترح الذي تؤيده الكتلة الكردية والاخر يدعو الى اجراء الانتخابات وفق طريقة تقاسم السلطة للمدينة وهو مقترح يؤيده النواب العرب والتركمان وترفضه الكتلة الكردية. واوضح قدو ان المجلس رفض مقترح تاجيل الانتخابات وتم التصويت بطريقة التصويت السري على قانون الانتخابات وفق طريقة تقاسم السلطة لمدينة كركوك وحظي بتأييد الاغلبية. ووفق القانون فان مجلس محافظة كركوك سيتكون من ٣٢ مقعدا ستخصص منها عشرة مقاعد لكل من الكتل الكردية والتركمانية والعربية ومقعدان للمسيحيين.
وقال فؤاد معصوم رئيس الكتلة الكردية ان النواب الاكراد انسحبوا بسبب هشاشة هذه المادة ولان رئيس المجلس أراد اقتراعا سريا.
فيما ذكرهاشم الطائي رئيس اللجنة المكلفة باعداد القانون في تصريحات صحفية ان القانون "يعفي مدينة كركوك من موعد الانتخابات القادمة على ان يتم تحديد موعد اخر للانتخابات فيها في وقت لاحق" . واضاف ان المجلس قرر أن "تتشكل لجنة نيابية لتقصي الحقائق تبحث وتدقق في السجلات لرفع التجاوزات التي حصلت بين العرب والتركمان من جهة وبين الاكراد من جهة اخرى وخاصة فيما يتعلق بالتغيير الديمغرافي الذي شهدته المدينة."واكد الطائي ان "المجلس قرر الزام عمل اللجنة بوجود ضمانات تحدد عملها وهو امر يرفضه الاكراد."
ويعيش في محافظة كركوك، الغنية بالنفط، خليط من العرب والأكراد والتركمان والكلدوآشوريين وأقليات أخرى. ويطالب الأكراد بضمها إلى إقليم كردستان، فيما يريد العرب والتركمان وبعض الأقليات الأخرى أن تبقى كمحافظة قائمة بذاتها.
ويتهم الأكراد الحكومات العراقية المتعاقبة منذ ستينيات القرن الماضي بتوطين العرب في المحافظة، الخاضعة للمادة ١٤٠ من الدستور العراقي، بعد جلبهم من مناطق الوسط والجنوب وتفريغها من الأكراد بغية تغيير طابعها الديمغرافي. وبحسب المادة ١٤٠ من الدستور فإن مشكلة المناطق المتنازع عليها، تعالج على ثلاث مراحل وهي التطبيع ثم إجراء إحصاء سكاني يعقبه استفتاء بين السكان على مصير المناطق الأمر الذي سيقرر ما إذا كانت كركوك ستبقى كمحافظة أو تنضم إلى إقليم كردستان. وكان من المفترض أن تنجز تلك المراحل خلال مدة أقصاها الـ٣١ من كانون الأول من العام الماضي وهي المهلة التي مددت ستة أشهر انتهت أيضا في الـ٣٠ من حزيران الماضي.
وكانت رئاسة إقليم كردستان قد وصفت مصادقة مجلس النواب العراقي على قانون إنتخابات مجالس المحافظات، الثلاثاء، بأنه عملية سياسية الهدف منها "الإنقلاب على الدستور"، معلنة عدم إلتزامها بنتائجها. فيما قرر برلمان كردستان عقد جلسة "إستثنائية"، امس ، لمناقشة الموضوع.
وقال بيان صدر باسم "ناطق رسمي" باسم رئاسة إقليم كردستان، إن "رئيس مجلس النواب العراقي ارتكب مخالفة دستورية وخرقا للنظام الداخلي للمجلس، حينما أقدم على تنظيم عملية التصويت سرياً" على مشروع قانون إنتخابات مجلس المحافظات. واعتبر البيان أن عملية التصويت "تكاد تكون لعبة سياسية، الهدف منها الإنقلاب على الدستور العراقي، والإلتفاف غير المقبول على التوافق الذي تسير عليه العملية السياسية في العراق، منذ تغير النظام (السابق) في عام (٢٠٠٣) وإلى الآن."
واضاف البيان إن "رئيس مجلس النواب العراقي ارتكب مخالفة دستورية وخرقا للنظام الداخلي للمجلس، وقال البيان " إننا في الوقت الذي نشجب هذا التصرف اللامسبوق من رئيس مجلس النواب ومن تضامن معه، نعلن عدم التزام إقليم كردستان بنتائج هذه العملية غير الدستورية، لأن مابني على باطل فهو باطل" .كما اكد "سوف يؤدي بنا (هذا التصرف) إلى إعادة النظر في مواقفنا، وحتى تحالفاتنا، لأن شعبنا سئم من هذه السياسة الملتوية والمواقف التي لا تنسجم مع الدستور ومع الأسس التوافقية للعملية السياسية."
وطالب البيان كلا من مجلس النواب ورئيس الجمهورية وهيئة رئاسة الجمهورية بـ "التصدي لهذه المشاريع" التي وصفها بـ "المشبوهة، والتي تخدم أجندات غير عراقية هدفها عرقلة المسيرة الديمقراطية الوطنية، وعملية إنتخاب مجالس المحافظات، وهي محاولة لتعطيل العملية السياسية برمتها" في العراق. كما ناشد "جميع الأحزاب والقوى والأفراد من أبناء إقليم كردستان، الوقوف صفا واحدا لإفشال هذه المؤامرة الخطيرة."
وفي السياق ذاته قال رئيس ديوان رئاسة إقليم كردستان العراق امس إن السيد مسعود بارزاني رئيس الإقليم سيزور بغداد، في وقت لم يحدده، لإجراء مباحثات مع المسؤولين العراقيين حول الاتفاقية الأمنية بين واشنطن وبغداد ومسألة المصادقة على قانون انتخابات مجالس المحافظات.
وأضاف فؤاد حسين في تصريحات صحفية ان "مسعود بارزاني سيزور بغداد لإجراء مباحثات مع المسؤولين العراقيين حول عدة قضايا بينها الاتفاقية الأمريكية العراقية ومسألة المصادقة على قانون مجالس المحافظات".
ولم يكشف رئيس ديوان رئاسة إقليم كردستان عن موعد زيارة مسعود بارزاني إلى بغداد.
واعتبرالقيادي في التحالف الكردستاني محمود عثمان ان اعتراضه " على التصويت على القانون، لأن جلسة مجلس النواب التي تم فيها التصويت عليه كانت غير شرعية".
وأضاف عثمان في تصريحات صحفية أن الاعتراض يتركز على "إجراء الاقتراع بطريقة سرية وعلى عدد الحضور وكيفيته وكذلك وجود موظفين في داخل الجلسة".
واتهم عثمان رئيس مجلس النواب محمود المشهداني بأنه " اتخذ قرارات انفرادية، إذ لابد أن يتم اخذ رأي النواب وليس من الصحيح أن ينفرد رئيس المجلس بقراره".
واعتبر عثمان أن "القانون الذي مرر داخل مجلس النواب هو قانون تقسيمي وغير دستوري ولا يوحد العراقيين"، داعيا القوى السياسية إلى "إخضاع كل القوانين المصيرية إلى توافقات سياسية قبل التصويت عليها داخل مجلس النواب". وكشف عن أن "لجنة من الخبراء القانونيين التابعين للتحالف الكردستاني يعكفون على إعداد لوائح للطعن بالقانون وتقديم شكوى إلى المحكمة الاتحادية". ورجح أن "يعمل التحالف الكردستاني على استخدام ورقة الفيتو التي هي من حق رئيس الجمهورية لإعادة القانون إلى البرلمان".
وينص المقترح الخاص بكركوك الذي تم التصويت عليه أمس الاول على : تأجيل انتخابات مجلس محافظة كركوك والأقضية والنواحي التابعة لها لحين إنهاء مهام اللجنة في الفقرة رابعا على أن تصدر قرارات المجلس خلال مدة التأجيل بالتوافق بين المكونات الثلاثة (عرب، تركمان وأكراد).
وتنص أيضا على أن : يتم تقسيم السلطة بين المكونات الثلاث بنسبة ٣٢٪ لكل مكون من المكونات الرئيسية (عرب، أكراد، وتركمان)، و٤٪ للمسيحيين، والمقصود بالسلطة هي جميع الدوائر الأمنية والمدنية المرتبطة بوزارة أو غير المرتبطة بوزارة، بما فيها المناصب السيادية الثلاث (رئيس مجلس المحافظة، المحافظ، نائب المحافظ)، ورئاسات لجان المجلس والوظائف العامة بمختلف الدرجات.
كما تنص على أنه : يعهد بالملف الأمني لمحافظة كركوك إلى وحدات عسكرية مستقدمة من جنوب العراق ووسطه بدلا من الوحدات العسكرية العاملة حاليا خلال مدة عمل اللجنة المشكلة لضمان حريتها ومهنيتها، مع التأكيد على خروج القوى الأمنية المرتبطة بالأحزاب السياسية.
إضافة إلى : تشكيل لجنة تتولى تنفيذ المهام الواردة في ثانيا أعلاه وتكون نسبة تمثيل كل مكون من المكونات الرئيسية أربعة أعضاء اثنين منهم من أعضاء مجلس النواب لكل مكون، وعضو واحد للمسيحيين، على أن تشترك الحكومة في اللجنة بأعضاء يسميهم رئيس الوزراء ويكون من بينهم ممثلون من وزارة التجارة والتخطيط والداخلية و(الجنسية)، وبإشراك ممثلين اثنين من الأمم المتحدة والجامعة العربية ومهمتهم تقديم العون والنصح والإرشاد والمراقبة وينتهي تشكيل اللجنة وتباشر عملها بتاريخ ١-١٠-٢٠٠٨، من جهته أعلن طارق حرب رئيس جمعية الثقافة القانونية العراقية إن الكيفية التي أقر بها قانون مجالس المحافظات بالتصويت السري تخالف الدستور العراقي . مشيراً الى ان انسحاب كتلة التحالف الكردستاني من الجلسة قد يدفع مجلس رئاسة الجمهورية الى نقض القانون.
موضحاً أن المادة الثالثة والخمسين من الدستور العراقي تنص على أن تكون جلسات مجلس النواب علنية إلا إذا ارتأى للضرورة خلاف ذلك، وهذا يعني أن تحويل جلسة المجلس من علنية الى سرية يُشترط فيها التصويت على ذلك :
أولاً، أي أنه لابد من ان يكون هنالك تصويتان، الأول على تحويل الجلسة من علنية الى سرية، والثاني على مشروع القانون المطروح لكن هذا لم يحصل في الجلسة، مضيفا أن جلسة المجلس تحولت إلى سرية بقرار من رئيسه محمود المشهداني وليس بقرار من النواب وهذا يخالف أحكام الدستور العراقي .
وأردف طارق حرب انه من الناحية السياسية هذه هي المرة الأولى التي ينسحب فيها مكون نيابي كامل من جلسة مجلس النواب مبيناً أنه كانت هنالك حالات انسحاب في السابق لكنها اقتصرت على تيارات سياسية معينة، لكن لم يسبق وأن حدث الأمر مع مكون بأكمله .
مشيراً الى أن هناك احتمالاً كبيراً في أن يترتب على انسحاب كتلة التحالف الكردستاني في أن ينقض مجلس رئاسة الجمهورية قانون انتخاب مجالس المحافظات، وبالتالي سيعاد القانون إلى مجلس النواب مرة أخرى .
وبحسب المقترح الخاص بكركوك، فإن مهام اللجنة تتمثل بـ: وضع آلية تقاسم السلطة الواردة في الفقرة ثانيا أعلاه، وتحديد التجاوزات على الأملاك العامة والخاصة والسكانية ضمن محافظة كركوك بعد التاسع من نسيان ٢٠٠٣، وترفع اللجنة توصياتها إلى المفوضية العليا المستقلة للانتخابات لإنشاء وتحديث سجل الناخبين وفق ما توصلت إليه اللجنة من نتائج.
و:تجري انتخابات مجلس محافظة كركوك بعد رفع اللجنة كافة التوصيات والنتائج التي توصلت إليها إلى مجلس النواب وبموعد وآلية تحديده من قبل المجلس، وتتكفل الحكومة الاتحادية بتوفير الغطاء الأمني والنفقات المالية اللازمة لأداء اللجنة لمهامها، وعند عدم تنفيذ تشكيل اللجنة أو تنفيذ مقرراتها أو توصياتها يصار إلى إجراء انتخابات مجلس المحافظة وفق نسبة العشرة مقاعد لكل مكون من المكونات الرئيسية ومقعدين للأقليات في تاريخ يحدده مجلس النواب في موعد أقصاه (٣١-١٢-٢٠٠٨)، وتعتبر هذه المادة كلا لا يتجزأ لغرض التفسير والتنفيذ ولا يعمل بأي نص يتعارض مع أحكامها.
وكان النائب يوسف حميد عن التحالف الكردستاني قد صرح للمدى امس ان النواب الاكراد قرروا تعليق حضورهم الى جلسات البرلمان وهم سوف لا يحضرون جلسات البرلمان لحين التراجع عن جلسة يوم امس التي اقر فيها قانون انتخابات مجالس المحافظات .واكد ان النواب الاكراد سيواصلون حضورهم الى اجتماعات اللجان في مجلس النواب ،لكنهم سوف لايشاركون في الجلسات. واتهم حميد رئاسة البرلمان بالتلاعب في عدد الاصوات التي صوتت لصالح جعل الجلسة علنية ،مشيرا الى ان عدد المصوتين كان ١١٧ وليس ١٠٣ كما أعلن حينها.
من جهته أعلن النائب فرياد رواندزي المتحدث الرسمي باسم كتلة التحالف الكردستاني ان ماجرى في جلسة مجلس النواب الثلاثاء الماضي غير دستوري وغير شرعي، وأضاف ان عملية التصويت في مجلس النواب ان جرت بطريقة سرية. فان ذلك موضع الشك. وان عملية التصويت لم تكن دقيقة وصحيحة حيث تم جرد عدد الموظفين مع النواب ضمن التصويت، مؤكدا أن كتلة التحالف الكردستاني تطعن بتمرير قانون انتخاب مجالس المحافظات.
وكشف النائب جلال الدين الصغيرعن الائتلاف العراقي الموحد خفايا جلسات مجلس النواب "السرية" التي جرت الثلاثاء للتصويت على قانون انتخابات مجالس المحافظات والاقضية والنواحي.
وقال النائب الصغير في بيان صحفي حصلت (المدى) على نسخة منه امس الاربعاء، ان عدد الحضور في بداية الجلسة بلغ ٢٢٧ نائبا من أعضاء مجلس النواب وبدأ التصويت على مواد القانون بشكل طبيعي إلى ان وصل المجلس إلى المادة ٢٤ والتي تخص انتخابات محافظة كركوك التي فيها رأيان أحدهما مقدم من التحالف الكردي والمتحالفين معهم، والاخرمن العرب والتركمان وبقية الكتل السياسية.
واضاف كان هناك مقترح لجعل التصويت على هذه المادة "سريا" خوفا من انسحاب بعض أعضاء المجلس عند إقرار احد الآراء.
واشارالنائب الصغيرالى انسحاب الأكراد من الجلسة يتبعهم في ذلك المجلس الأعلى وبدر وإضافة الى الحزب الشيوعي وجماعة من المستقلين من جماعة خالد العطية والشهرستاني وجماعة من حزب الدعوة جناح المالكي منهم علي الأديب وحسن السنيد.
من جهته قال النائب عن الائتلاف العراقي الموحد حسن السنيد في تصريحات صحفية إن تباين الآراء بين القوى السياسية بشأن قضية كركوك حال دون إيجاد توافق وطني قبل التصويت على قانون انتخابات مجالس المحافظات والمادة ٢٤ من القانون المتعلقة بالانتخابات في المدينة.
و أضاف السنيد أن الصيغة التي تم اقتراحها قبل جلسة التصويت كانت تتمثل في تأجيل انتخابات مجلس محافظة كركوك على أن تشكل لجان خاصة للوصول إلى حلول مناسبة لكنها لم تحظ بقبول عدد من القوى السياسية. وأشار السنيد إلى أن دعوة رئاسة مجلس النواب للتصويت سرا على القانون أثارت حفيظة كتل نيابية. وقال النائب عن الائتلاف الموحد إن أعضاء هيئة رئاسة البرلمان كانوا منقسمين على أنفسهم في طريقة التعامل مع التصويت على قانون الانتخابات.
وأعرب السنيد عن اعتقاده بأن التصويت السري الذي اعتمد امس في البرلمان يعوزه الغطاء القانوني. وقال السنيد إنه لا بد أن يحوز القانون على موافقة جميع المكونات، لافتا إلى أن هناك مكونا كاملا يعترض عليه وليس كتلة برلمانية.

بيان مكتب الرئيس جلال طالباني

حول قانون انتخابات مجالس المحافظات
حرص فخامة الرئيس منذ لحظة تسلمه المسؤولية، على بذل أقصى ما يستطيع لإرساء أسس وطيدة للوحدة الوطنية على قاعدة التوافق الوطني واحترام مكوناته الأساسية وسائر التجليات الشعبية المعنية بإقامة عراق اتحادي ديمقراطي موحد.
والتزم في مواقفه إزاء القضايا العقدية، بالدستور والمبادئ التي تكرس الوحدة الوطنية كأداة ضامنة أكيدة للمصالح العليا للبلاد، بمنأى عن أي انحياز مخل، أو محاصصة، أو ما يضعف الثقة والعمل المشترك لصالح مكاسب ضيقة، وتحالفات تفرّغ التوافق الوطني من جوهره وأهدافه وأساليب ممارسته.
وفي سياق اهتمامه الاستثنائي بتجاوز مظاهر الفرقة والتجاذبات السياسية السلبية، وما كان من شأنه الانحدار بالبلاد إلى مهاوي المجابهة بين الأطراف والمكونات السياسية، لم ينطلق الرئيس من مواقع تحزبية أو قومية، بل لم يتردد في إخضاع سلوكه السياسي العام لمسؤوليته الوطنية كرمز للوحدة في مواجهة التشتت، وللديمقراطية التوافقية في مقابل الهيمنة والإقصاء والاستقواء بالأكثرية، لتهميش المكونات الأخرى.
إن الانحياز للتوافق الوطني واحترام المكونات الأساسية، كقاعدة سياسية، للمجتمع لمعالجة الاختلافات والتباينات، لعبت دوراً في غاية التأثير على سير العملية السياسية الديمقراطية في البلاد والتي توجت بخلق مناخ تصالحي شهدت توسيع قاعدة النظام وإشاعة الثقة بين مختلف الفرقاء، وانعكست خلال الأيام الماضية بعودة كتلة التوافق إلى الحكومة ليتكرس مفهوم حكومة الوحدة الوطنية، وما يعنيه ذلك من توجهات وإنجازات لتحقيق التطلعات المشتركة في تعميق العملية الديمقراطية في العراق الجديد.
في مثل هذا المناخ الإيجابي، والثقة المتبادلة، وتطلع المواطنين إلى مرافئ وطنية أعمق وأوسع على قاعدة المشاركة والتوافق، جرى إمرار مشروع قانون انتخابات مجالس المحافظات على الضد من إرادة المكون الأساسي الثاني وبالضد من مبدأ التوافق الوطني، وبالاعتماد على خرق دستوري بالغ الخطورة، يمكن أن ينعكس سلباً على ما تحقق وما يؤمل له أن يتحقق.
إن الخرق الدستوري يطال العديد من مواده، لكن أخطر ما فيه يمس روح الدستور وجوهره المتمثل في قاعدة التوافق في معالجة كل الإشكالات والخلافات والتباينات بين الكتل والمكونات الأساسية، ناهيكم عن بدعة التصويت السري في فقرة منفردة، وهو ما يشكل سابقة تهدد باصطفافات سياسية جديدة لا تخدم وجهة ومضامين العملية السياسية الديمقراطية.
إن الأطراف التي تبنت الممارسة غير الدستورية التي تم من خلالها إمرار قانون انتخابات مجالس المحافظات في البرلمان، فاتهم أن ذلك يتناقض مع جميع دعاواهم الرافضة "للمحاصصة" و "التعصب القومي"، وحماية حقوق التجليات القومية والسياسية بغض النظر عن الأكثرية والأقلية. فالقانون بصيغته المقرة من هذا الفريق، يكرّس الانعزال القومي والطائفي، ويشدد على نزعتيهما ويوسع دائرة التطرف والانغلاق.
إن الرئيس الذي اهتدى في سلوكه السياسي المسؤول بقاعدة التوافق بين المكونات الثلاث ومصالحها التي تعكس المصالح الوطنية العليا، وتمسك بالدستور وروحه، لا يستطيع التجاوب مع قانون يخل بذلك، ويتجاوزه ويفرغه من محتواه الأساسي، ويخرق الدستور خرقاً صريحا.
إن الرئيس وهو لا يوافق على مثل هذا القانون الذي صوت عليه ١٢٧ نائباً لا يمثلون نصف البرلمان، تحدوه الثقة بأن مجلس الرئاسة سوف لن يمرره، انطلاقاً من الثابت الوحيد في الدستور والعملية السياسية، والمتمثل بالتوافق كقاعدة للعمل المشترك وللعراق الجديد الديمقراطي.
كما يتطلع الرئيس إلى موقف مسؤول من القيادات السياسية ورؤساء الكتل البرلمانية، يصحح هذا الخلل الدستوري والسياسي الذي مرر بدوافع فئوية ضيقة، ويعيد الثقة إلى مناخ العلاقات بين الأطراف والمكونات الثلاثة في البلاد.
إن مكتب الرئيس يرى من واجبه التنبيه إلى أن الإصرار على الإخلال بالتوافق، وتشجيع نزعة التحالفات غير المبدأية، سيلحق أفدح الأضرار بالوحدة الوطنية ومسيرة العمل السياسي المشترك.

مكتب رئيس الجمهورية
بغداد ٢٠٠٨/٧/٢٣